العدد 1452 - السنة الخامسة
الجمعة 22 صفر 1434 - الموافق 4 يناير 2013
Friday 4 january 2013 - No.1452 - 5th Year

«الجماعة» قالت إن اعتقال المتهمين تم بناء على «إدعاءات عارية عن الصحة»

«الإخوان» ترفع يدها عن خلية الإمارات الإرهابية .. والحكومة المصرية تتحرك

مدير المخابرات المصرية يتوجه إلى أبو ظبي .. ومرسي يراسل آل نهيان

محمود غزلان

القاهرة «وكالات»: قالت جماعة الإخوان المسلمين في مصر امس الاول إن بعض اعضائها اعتقلوا في الإمارات بناء على ادعاءات عارية عن الصحة بانهم ساعدوا في تدريب إسلاميين محليين على أساليب تخريبية.

وقال محمود غزلان المتحدث باسم الإخوان المسلمين في القاهرة «انا اعرف ان هناك 11 معتقلا. انا اعرف عددا منهم الذين هم من الإخوان لكن لا اعرف اسماءهم كلهم ولا اعرفهم كلهم.»

واضاف «الكلام انهم خلية لزعزعة البلد عار عن الصحة».

وتكشفت انباء الاعتقال يوم الثلاثاء عندما نشرت صحيفة في الإمارات خبرا بعنوان «اعتقال خلية للإخوان المسلمين المصريين في الإمارات» نقلا عن مصدر لم تذكر اسمه.

وكانت الإمارات التي تعبر منذ فترة طويلة عن عدم ثقتها في الإخوان المسلمين اعتقلت زهاء 60 إسلاميا الشهر الماضي واتهمتهم بالارتباط بالجماعة المصرية وبالتآمر لتقويض نظم الحكم في منطقة الخليج.

وقال مسؤولون بمطار القاهرة إن اللواء محمد شحاتة مدير المخابرات المصرية توجه إلى الإمارات لإجراء محادثات فيما يبدو محاولة لتخفيف حدة التوتر.

كذلك قال بيان لرئاسة الجمهورية إن مساعدا للرئيس محمد مرسي سلم رسالة من مرسي إلى رئيس دولة الإمارات. ولم يذكر البيان تفاصيل.

ونقلت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية عن وزير الخارجية محمد كامل عمرو قوله «نحن على تواصل مع السلطات هناك وسنرى ما سيسفر عنه في الفترة القادمة».

وفي القاهرة قال ابن علي سنبل احد المصريين المعتقلين إن والده طبيب وليس ضالعا في أنشطة سياسية.

وقال احمد سنبل لرويترز «لم يقولوا إلى اين اخذوه وما هي التهم». وتابع «السفارة المصرية اكدت لنا فقط أن سلطات الإمارات تحتجزه وانه بخير».

ولم يتسن الاتصال بمسؤولين من الإمارات للتعليق.

وتوترت العلاقات بين مصر والإمارات بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في ثورة عام 2011.

واستدعى وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان السفير المصري الشهر الماضي بسبب مزاعم وردت في الإعلام المصري بأن الإمارات تقف وراء مؤامرة ضد القيادة المصرية وقال الوزير إن هذه المزاعم «مختلقة».

وسعت جماعة الإخوان المسلمين إلى طمأنة دول الخليج بانها لن تسعى لإحداث تغيير سياسي خارج الحدود المصرية.

مصر: وكلاء النيابة يصعدون لإقالة النائب العام

القاهرة «وكالات»: قرر المئات من رجال النيابة العامة بمصر امس الاول تعليق العمل كليا ابتداء من يوم الثلاثاء المقبل ولمدة ثلاثة أيام تصعيدا لمساعيهم لإقالة النائب العام المستشار طلعت إبراهيم الذي عينه الرئيس محمد مرسي.

وقال شهود في اجتماع عقده رجال النيابة في مقر نادي القضاة بوسط القاهرة إن الحاضرين اتخذوا القرار بعد اقتراع اعطوا فيه الموافقة بالوقوف.

وقرروا ايضا عرض مطالبهم مجددا على مجلس القضاء الأعلى في ثاني أيام التعليق الكلي للعمل والاجتماع من جديد لمناقشة التطورات بعد يومين من انتهاء فترة التعليق.

وكان أكثر من الف وثلاثمئة من رؤساء ووكلاء النيابة احتشدوا امام مكتب النائب العام قبل نحو ثلاثة اسابيع لمطالبة إبراهيم بالاستقالة بعد ان اصدر امرا بنقل المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة مصطفى خاطر لإصداره قرارا بإخلاء سبيل عشرات المحتجين بعد اشتباكات وقعت بين مؤيدين ومعارضين لمرسي قرب قصر الرئاسة وسقط فيها قتلى وجرحى.

وقدم طلعت استقالته إلى مجلس القضاء الأعلى في ذلك اليوم لكنه عدل عنها بعد أيام قائلا إنه كتبها تحت حصار مرؤوسيه.

وكان مؤيدون لمرسي احتجزوا محتجين قرب قصر الرئاسة خلال الاشتباكات وسلموهم للشرطة بعد تعذيبهم بحسب مصادر أمنية.

ومنذ إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في انتفاضة شعبية قبل نحو عامين تمر مصر باضطراب سياسي وتراجع اقتصادي وانفلات أمني. وزادت وتيرة ذلك خلال الأسابيع الماضية بعد هدوء نسبي تلا انتخاب مرسي في يونيو حزيران.

وقال رجال النيابة إنهم سيسعون للحصول على موافقة باقي زملائهم على التعليق الكلي للعمل وسيطالبون مجلس القضاء الأعلى بإحالة إبراهيم للمحاكمة بتهمة التدخل في عمل النيابة العامة.

وعدد رؤساء ووكلاء النيابة حوالي ثلاثة آلاف

غزلان: المعتقلون بعضهم ينتمي إلينا ونرفض الاتهامات ضدهم

ملايين الزوار الشيعة توجهوا إلى المدينة وسط إجراءات أمنية مشددة

العراق: كربلاء تحيي أربعينية الإمام الحسين

بغداد - وكالات: احيا الشيعة امس في مدينة كربلاء العراقية ذكرى أربعينية الإمام الحسين وسط اجراءات امنية مشددة، فيما انتشرت الآف من عناصر الجيش والشرطة لمنع وقوع هجمات انتحارية.

وتفرض السلطات العراقية منذ عدة ايام اجراءات امنية مشددة نشرت خلالها الاف الجنود وعناصر الشرطة في الشوارع لحماية الزوار الشيعة المتوجهين مشيا على الاقدام من المحافظات الى مدينة كربلاء لاحياء اربعينية الإمام الحسين التي بلغت ذروتها امس.

ويقول المسؤولون انهم يتوقعون مرور 15 مليون زائر في المدينة التي تبعد 110 كيلومترات جنوب بغداد، حتى نهاية الاحتفالات.

وبين هؤلاء نحو 600 الف زائر قدموا من ثلاثين دولة الى المدينة التي امتلأت فنادقها الـ700 بالكامل.

ودفعت التهديد بحدوث هجمات ارهابية السلطات العراقية الى نشر 35 الف جندي وشرطي في كربلاء بينهم 2500 شرطية في كل نقاط التفتيش في المدينة، التي تخضع ايضا لمراقبة جوية.

وكانت هجمات استهدفت زوارا شيعة في الايام الماضية اودت بحياة 12 شخصا على الاقل، بما فيها انفجار وقع على الطريق من بغداد الى كربلاء الاربعاء اسفر عن سقوط قتيلين.

ويحيي الشيعة في هذا اليوم ذكرى عودة رأس الامام الحسين الى كربلاء من مقر الخلافة الاموية في دمشق وعودة السبايا من عائلته ودفن ضحايا واقعة الطف.

وبالاضافة الى زيارة ضريحي الحسين وابو الفضل العباس، يقوم الزوار المنشحون بالسواد بقطع مسافة الطريق بينهما وهم يلطمون على صدورهم واكتافهم رافعين الرايات الخضراء والحمراء والسوداء.

ويحيي الشيعة هذه الذكرى بعد اربعين يوما على عاشوراء ذكرى مقتل الامام الحسين مع معظم افراد عائلته في واقعة الطف على ايدي جيش الخليفة الاموي يزيد بن معاوية العام 680 ميلادي.

السلطات تتوقع مرور 15 مليون زائر وتنشر 35 ألف عنصر أمن حول المدينة

جندي عراقي يقف في الطريق الذي يسلكه الزوار الى كربلاء

نائب رئيس الوزراء دعا جميع أطراف النزاع السوري إلى الحوار

دمشق تجدد دعوتها لحل سلمي للأزمة... وعدد ضحايا الحرب يتخطى عتبة الـ60 ألف قتيل

جميل: الجميع مطالبون بتقديم «تنازلات متبادلة» للخروج من دائرة العنف وتشكيل حكومة وحدة

ضحايا النزاع السوري لتخطي عتبة الـ 60 الف قتيل

دمشق - «كونا»: دعا مسؤول حكومي بارز امس جميع اطراف النزاع في بلاده الى الحوار لتحقيق «حل سياسي» مشددا على ان المطلوب تقديم ما وصفه بـ«تنازلات متبادلة» للخروج من العنف وتشكيل حكومة وحدة وطنية وايجاد حلول «انتقالية» واحداث «تغييرات ايجابية» في المجتمع والدولة غير انه رجح استمرار العنف حتى نهاية العام.

جاء ذلك في تصريح للتلفزيون السوري ادلى به نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الامين العام لـ«حزب الارادة الشعبية» المعارض قدري جميل مبينا وجة نظره التي تعتبر ان «الجو الموضوعي نضج من اجل الوصول الى حل سياسي للأزمة». ورأى جميل في سياق اللقاء التلفزيوني نفسه ان المطلوب من «الجميع» الجلوس الى طاولة الحوار للنقاش والتباحث للوصول الى «توافقات وتسويات وحلول وتنازلات متبادلة لا تخرج عن المصلحة الوطنية العليا لسوريا».

وفي المقابل اعرب قدري عن اعتقاده بان التوافق الدولي المطلوب لحل الازمة في سوريا لايزال في خطواته الاولى وان هناك صعوبات «كبرى» من اجل تحقيقه غير انه «سيحدث في النهاية». واشار الى ان «بيان جنيف الذي كان الملمح الاول للتوافق الدولي المطلوب واحداث اختراق في العلاقات الدولية تجري محاولة احيائه بالتوازي مع تغيرات جارية في الإدارة الامريكية». وقال جميل «ان رفض العنف والتدخل الخارجي ليست شروطا مسبقة للحوار بل هي مبادىء عامة له وان ما سيتم الاتفاق عليه في نهاية المطاف عبر الحوار سيخضع لحكمة الشعب السوري الذي هو من سيقرر في النهاية مايريد عبر صناديق الاستفتاء اما دور الخارج فهو باحسن الاحوال المساعدة في تقريب وجهات النظر». وتابع المسؤول السوري قائلا «ان تعديل بيان جنيف مرفوض والمطلوب في احسن الاحوال تفسيره وخاصة النقطة التي تتحدث عن المرحلة الانتقالية». واضاف انه «امام التفسيرات الغربية والدولية لبيان جنيف فان المطلوب من القوى الوطنية السورية في الموالاة والمعارضة ايجاد التفسير الخاص بهم الذي يحافظ على المبادئ التي لها علاقة بالسيادة الوطنية المتمثلة برفض التدخل الخارجي وعدم جواز استخدام العنف».

ومضى الى القول «ان الشروط المسبقة تمنع الحوار واشتراط المعارضة تنحي الرئيس «السوري» بشار الاسد قبل بدء الحوار هدفه عدم الدخول في الحوار واستمرار العنف كما ان اشتراط توحيد المعارضة غير منطقي لان قوى المعارضة لا يمكن ان تتوحد نظرا لافكارها المختلفة ولذلك يجب عدم اقصاء احد عن الحوار والذهاب الى صندوق الاقتراع». واكد ان المطلوب اليوم هو اخراج سوريا من الازمة ومن هنا تأتي «اهمية حكومة الوحدة الوطنية وايجاد حلول انتقالية تسمح باحداث تغييرات ايجابية لايجاد مناخ يستفيد من التغيرات الدولية اللاحقة بحيث تتعمق التغييرات الايجابية التي يجب ان تجري في المجتمع والدولة».

وانتهى جميل الى القول «ان العام الجاري سيكون عام العملية السياسية في سوريا ولكن بدء هذه العملية لا يعني انتهاء العنف بل سيؤدي الى خفضه تدريجيا حتى تصل في نهاية العام الى الحد الاقصى من الحوار والعملية السياسية والى الحد الادنى من العنف». يأتي هذا التصريح في الوقت الذي قالت فيه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي ان تحليلا شاملا أجراه أخصائيو بيانات تابعة عن المفوضية اقضى إلى تجميع قائمة تتضمن زهاء 60 الف شخص لقوا حتفهم في الفترة ما بين 15 مارس 2011 و30 نوفمبر 2012 في سوريا.

نافي بيلاي

بيلاي: الطابع الطائفي المتفاقم للنزاع يؤكد أن تحقيق نهاية سريعة للحرب صعب للغاية

وأوضحت بيلاي في بيان صادر عن مكتبها «مع أن هذا هو التحليل الأكثر تفصيلا والأوسع نطاقا لأرقام الضحايا حتى الآن فإن الرقم الذي يورده ليس رقما نهائيا على الإطلاق اذ لم نتمكن من التحقق من ظروف كل حالة وفاة لسببين أحدهما هو طبيعة النزاع والآخر هو أنه لم يتم السماح لنا بدخول سوريا منذ بدأت الاضطرابات في مارس 2011». وشددت على انه «عندما يحل السلام في سوريا سيلزم إجراء مزيد من التحقيقات للكشف بدقة عن عدد الأشخاص الذين ماتوا وظروف موتهم والمسؤولين عن كل الجرائم وهذا التحليل سيساعد على بناء تحقيقات مستقبلية من أجل تعزيز المساءلة وتوفير العدالة والتعويضات لأسر الضحايا».

وأوضحت بيلاي ان «الطابع الطائفي المتفاقم للنزاع الذي تم تسليط الضوء عليه في المعلومات المحدثة التي قدمتها مؤخرا لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا ما يعني أن تحقيق نهاية سريعة للنزاع سيكون أصعب كثيرا». وشددت على أن تحليل البيانات هذا هو عمل جار وليس نتاجا نهائيا يظهر حدوث زيادة مطردة في متوسط عدد الوفيات الموثقة شهريا منذ بداية النزاع من نحو الف شهريا في صيف 2011 إلى متوسط بلغ أكثر من خمسة آلاف شهريا منذ يوليو 2012.

وأكدت انه «ينبغي أن يفهم الذين يرتكبون الجرائم الخطيرة أنهم سيمثلون امام العدالة يوما ما ولن يؤدي ارتكاب المزيد من الجرائم إلا إلى تعزيز التهم الموجهة ضدهم».

وأوضحت «ان إخفاق المجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف إراقة الدماء عار علينا جميعا اذ يتم توجيه السؤال الينا دوما أين المجتمع الدولي ولماذا لا تعملون على وقف هذه المذبحة ولا توجد لدينا إجابة مرضية على هذين السؤالين إننا على نحو جماعي أخذنا نلهو على الهامش بينما سوريا تحترق».

وأضافت «يجب أن يبدأ التخطيط الجاد فورا لامن أجل تقديم المعونة الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها فحسب ولكن أيضا من أجل حماية جميع المواطنين السوريين من الأعمال الانتقامية وأعمال الثأر والتمييز خارج نطاق القضاء».

ولفت البيان الى ان التحليل الأولي استغرق إنجازه خمسة شهور باستخدام قائمة بيانات مشتركة للقتلى موضح بها بشكل كامل اسم الضحية واسم عائلته وكذلك تاريخ الوفاة والموقع الذي حدثت فيه اذ تم استبعاد حالات الوفاة التي لم تتضمن على احدى هذه العناصر من القائمة. وتابع البيان «قورنت كل حالة وفاة أوردها تقرير بجميع حالات الوفاة الأخرى التي تضمنتها التقارير من مختلف المصادر بغية تحديد الحالات المكررة واستخدمت في التحليل تصنيفات يدوية وتقنية استخراج بيانات تسمى «شجرة قرارات متناوبة» لتحديد الحالات المسجلة المكررة وبعد إزالة جميع بيانات الحالات المكررة خفضت مجموعة البيانات المشتركة إلى 59 الف و648 حالة غير مكررة للوفيات المتعلقة بالنزاع حتى 30 نوفمبر 2012. من جانبهم أشار المحللون إلى أن الـ60 الف هم على الأرجح اقل تقديرا لعدد الوفيات وذلك بالنظر إلى أن التقارير المحتوية على معلومات غير كافية تم استبعادها من القائمة وأن عددا كبيرا من حالات القتل ربما لايكون اي من المصادر السبعة قد وثقه على الإطلاق وقد أصبح تسجيل وجمع البيانات الدقيقة والموثوق بها يشكلان تحديا متزايدا بسبب احتدام النزاع في أجزاء كثيرة من البلد. ويربط تحليل البيانات حول عدد القتلى بين ارتفاع معدلات الوفيات وبين تدمير مدن وبلدات وقرى بالهجمات الجوية والقصف ونيران الدبابات والهجمات بالقنابل والقتال في الشوارع.